

تحرك عاجل

تجديد أمر الحبس مرة أخرى بشكل غير قانوني

جُدد أمر الحبس الصادر ضد محمود محمد أحمد حسين، وهو من سجناء الرأي، لمدة 45 يوماً أخرى. وقد مرّ عليه الآن أكثر من سنتين وهو محبوس احتياطياً، وذلك بالمخالفة للقوانين المصرية نفسها. وكان محمود محمد أحمد حسين، وهو طالب يبلغ من العمر 20 عاماً، قد قُبض عليه لأنه كان يرتدي قميصاً عليه شعار "وطن بلا تعذيب"، وكوفية عليها شعار "ثورة 25 يناير".

في 7 فبراير/شباط 2016، أمرت محكمة في القاهرة بتجديد أمر الحبس الصادر ضد سجين الرأي محمود محمد أحمد حسين لمدة 45 يوماً أخرى، وذلك حسبما قالت أسرته. وقد مرّ عليه الآن أكثر من سنتين رهن الحبس الاحتياطي، ومن ثم فهو محتجز بشكل غير قانوني، حيث ينص قانون الإجراءات الجنائية المصري (المادة 143)، على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي عن سنتين إذا كانت العقوبة المقررة للتهمة المنسوبة للمتهم هي السجن المؤبد أو الإعدام، وإلا وجب الإفراج عنه فوراً. ويُعد محمود محمد أحمد حسين واحداً من بين ما يزيد عن 700 شخص محتجزين في مختلف أنحاء مصر لمدد تزيد عن سنتين دون صدور أحكام عليهم.

وقد أصدرت 14 منظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان بياناً يوم 9 فبراير/شباط 2016، دعت فيه إلى الإفراج عن محمود محمد أحمد حسين. وجاء في البيان إن المحامين الموكلين عن محمود حسين تقدموا بشكوى إلى المجلس الأعلى للقضاء، وهو أعلى هيئة قضائية في مصر، للاعتراض على قرار تجديد الحبس الصادر في 7 فبراير/شباط. وكان الطالب، الذي أتم العام 20 من عمره في السجن في وقت سابق من العام الحالي، قد قُبض عليه يوم 25 يناير/كانون الثاني 2014 لأنه كان يرتدي قميصاً كُتبت عليه شعار "وطن بلا تعذيب"، وكوفية عليها شعار "ثورة 25 يناير". وقد ذكر أنه "اعترف" تحت وطأة التعذيب، الذي كان من أشكاله الصعق بصدمات كهربية على الخصيتين، خلال استجوابه بمعرفة ضابط من جهاز الأمن الوطني، كما تعرض للضرب عدة مرات أثناء احتجازه، وهو محبوس حالياً في مجمع سجون طرة في القاهرة.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:



- مطالبة السلطات المصرية بالإفراج فوراً عن محمود محمد أحمد حسين، باعتباره من سجناء الرأي، حيث سُجن دونما سبب سوى ممارسة حقه في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بضمنان عدم تعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- حث السلطات على أن تأمر بإجراء تحقيق ونزيه على وجه السرعة في الادعاءات عن تعرضه للتعذيب، مع ضمان تقديم المشتبه في مسؤوليتهم عن ذلك إلى ساحة العدالة في محاكمة عادلة، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 23 مارس/آذار 2016 إلى كل من:

النائب العام

معالي المستشار/ نبيل صادق
مكتب النائب العام
مدينة الرحاب، القاهرة الجديدة
القاهرة، جمهورية مصر العربية

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي
ديوان رئيس الجمهورية
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: +202 2 391 1441
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg
تويتر: @Alsisiofficial

و تُرسل نسخ من المناشدات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة/ ماهي حسن عبد اللطيف
إدارة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية الدولية
وزارة الخارجية
كورنيش النيل
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: +202 2 574 9713
البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg
تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد
الموعد المحدد.

هذا هو التحديث السادس للتحرك العاجل رقم: UA 286/14. لمزيد من المعلومات، انظر:
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/2889/2015/en/>

تحرك عاجل

تجديد أمر الحبس مرة أخرى بشكل غير قانوني

معلومات إضافية

في 25 يناير/كانون الثاني 2014، الذي وافق الذكرى الثالثة للانتفاضة في مصر، انضم محمود محمد أحمد حسين إلى مظاهرة مناهضة للإخوان المسلمين والحكم العسكري في مقر نقابة الصحفيين في وسط القاهرة. وفي غضون دقائق من تجمع المحتجين، بدأت قوات الأمن في تفريق المظاهرة باستخدام الغاز المسيل للدموع. وقد حاول بعض المتظاهرين الهرب فاتجهوا صوب شارع طلعت حرب، أما محمود حسين فاستقل حافلة للعودة إلى منزله.

وتوقفت الحافلة عند نقطة تفتيش للشرطة في حي المرج، حيث يسكن محمود حسين. وأوقف ضباط الشرطة الحافلة وقبضوا على محمود حسين. وقالت عائلته إنه استفسر عن سبب القبض عليه، ولكن خمسة من ضباط الشرطة يرتدون ملابس مدنية انهالوا عليه ضرباً، وجزّوه من ساقيه إلى نقطة شرطة قريبة، واستمروا في ضربه لنحو 30 دقيقة، ثم اقتادوه إلى قسم شرطة المرج، حيث تعرض للضرب لدى وصوله على مدى ساعة تقريباً، وهذا أسلوب شائع في السجون وأقسام الشرطة المصرية يُعرف باسم "حفلة الاستقبال".

ووضع محمود حسين بعد ذلك في زنزانة مكتظة في قسم الشرطة، حيث كان بها حوالي 50 من المشتبه بهم في حين أنها مصممة لاحتجاز 16 شخصاً فقط. وأخذ زملاء محمود حسين في الزنزانة يعتدون عليه بالضرب والتهديد، بناء على أوامر ضباط الشرطة في القسم، طيلة ما يقرب من ثلاث ساعات، ثم اقتيد إلى ضباط جهاز الأمن الوطني في قسم الشرطة لاستجوابه. وقال أحد ضباط الأمن الوطني إنه سوف يملي على محمود حسين "اعترافاً" ويصوّره بالفيديو، ولكن محمود حسين رفض وقال إنه لن يعترف بجرائم لم يرتكبها. وتعرض محمود حسين للضرب والصعق بالصدمات الكهربائية على ظهره ويديه وخصيته. وبعد حوالي أربع ساعات من التعذيب، قال محمود حسين لضابط الأمن الوطني إنه سوف "يعترف" بأي شيء يطلبه من أجل وقف التعذيب. وعندئذ، صوّره ضابط الأمن الوطني بالفيديو وهو "يعترف" بحياسة متفجرات، وتلقي أموال من أجل التظاهر، والمشاركة في مظاهرة بدون تصريح.

وفي 26 يناير/كانون الثاني 2014، اقتيد محمود حسين إلى نيابة أمن الدولة في القاهرة الجديدة، وهي فرع من النيابة العامة المعنية بالتحقيق في الجرائم التي تمس "الأمن القومي". وخلال التحقيق أمام وكيل نيابة أمن الدولة، أنكر محمود حسين جميع التهم المنسوبة إليه، وقال إنه تعرض للتعذيب وأرغم على "الاعتراف". ومع ذلك، لم تأمر النيابة بإحالته للطب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي عليه، كما لم تأمر بالتحقيق في ادعاءاته عن تعرضه للتعذيب.

وأعيد محمود حسين إلى قسم شرطة المرج، حيث ظل ستة أيام، ثم نُقل إلى سجن أبو زعبل، حيث تعرض للضرب لدى وصوله. وفي مايو/أيار 2014، نُقل إلى سجن الاستئناف بالقاهرة، حيث تعرض للضرب أكثر من مرة. وفي 25 يوليو/تموز 2014، نُقل محمود حسين إلى مجمع سجون طرة. وقد تقدمت أسرة محمود حسين بشكاوى لمكتب النائب العام بخصوص تعرضه للتعذيب والضرب، ولكن لم يتم إجراء تحقيقات جديّة في الشكاوى، على حد قول الأسرة.

الاسم: محمود محمد أحمد حسين
النوع: ذكر

التاريخ: 10

رقم الوثيقة: MDE 12/3422/2016 مصر

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم: UA 286/14
فبراير/شباط 2016